إلقاء القبض على شبكة تزوير عملة من فئة ألفي ليرة

مجرم خطر قاتل ومهرب أسلحة في قبضة العدالة في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

على خلفية ورود معلومات عن وجود عملية ترويج عملة سورية مزورة فئة الـ٢٠٠٠ ليرة في مدينة صلخد قامت دوريات مديرية المنطقة وبعد التقصي والبحث بإلقاء القبض على المدعو (حسن. ف. ح) الذي تم بعد تفتيشه العثور على ٢٢ ألف ليرة من فئة الألفين مزورة، وبالتحري عن المطلوب تبين أنه مطلوب لمديرية منطقة شهبا بجرم القتل.

مدير منطقة صلخد العقيد إحسان عيسى بين لـ«الوطن» أنه بالتحقيق مع المذكور اعترف بحصوله على العملة المزورة من المدعو (بسام. ش. ح) في نبع عرى، إضافة إلى اعترافه على باقي أعضاء العصابة ممن قاموا بترويج العملة المزورة وهم (رامي. س. ح وأخوه راكان) و(حسين. ع. هـ).

ونتيجة التحقيقات تم الاعتراف بترويج مبلغ ٢٥٠ ألف ليرة جميعها من فئة الألفين، إلا أنه بالمتابعة تم استرداد المبلغ المروج بأكمله في مدينة صلخد.

كما تبين بالتحقيق ووفقاً لاعترافاتهم بأن المطبعة المستخدمة في طباعة العملة المزورة مركزها بلدة جمرين التابعة لبصرى الشام في ريف درعا، هذا وقد تمت إحالة الجميع إلى فرع الأمن الجنائي في السويداء لاستكمال التحقيق، ومن جهة أخرى أشار العقيد عيسى أنه جرى خلال الأيام القليلة الماضية القبض على أخطر المطلوبين في ناحية ملح المدعو (تركي. غ. ب)، لافتاً إلى أنه مطلوب بعدة جرائم منها جرم الشروع التام بالقتل لعدة أشخاص، إذ صدر بحقه بناء على الثبوتيات قرار النيابة العامة بالحبس لمدة ٢٠ عاما إضافة إلى أنه مطلوب لمديرية ناحية ملح بسبب تهريب السلاح والمازوت وتفجير قنبلة يدوية وإطلاق النار على أشخاص مدنيين فضلا عن أنه مطلوب لشرطة السويداء بحادث سير وتسببه بقتل ٧ أشخاص، مؤكداً إيداعه السجن المدني في السويداء.

معاون وزير الداخلية لـ«الوطن»: ناحية النشابية والمليحة وكفر بطنا في الخدمة

تفعيل ناحية حرستا خلال أيام وباقي النواحي فور خروج المسلحين

الوطن

أعلن معاون وزير الداخلية اللواء حسان معروف أن العمل جار على تفعيل ناحية حرستا بعد خروج المسلحين منها بأيام قليلة، لافتاً إلى تفعيل ناحية النشابية والمليحة وكفر بطنا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد معروف أنه مباشرة سيتم تفعيل نواحي عربين وزملكا وجوبر فور خروج المسلحين منها، مؤكداً أن لدى الوزارة كادراً من ضباط وصف ضباط وأفراد.

وأضاف معروف: الغاية من وجود الوحدات الشرطية بشكل سريع هو تلبية طلبات المواطنين القاطنين في المناطق التي تمت استعادة السيطرة عليها التي تعرضت ممتلكاتهم للسرقة أو غيرها، لتنظيم الضبوط في هذه المواضيع.

وأشار معروف إلى أن هناك مواطنين فقدوا وثائقهم الخاصة ومن ثم وجود مخفر الشرطة في المنطقة ضرورة لتنظيم الضبوط في هذه الوقائع.

وعما يتعلق بالأضرار المادية أكد معروف أن هناك جزءاً كبيراً من الوحدات الشرطية تعرضت إلى دمار كبير، لافتاً إلى أن هناك خطة لإعادة إعمار هذه المباني.

وأوضح معروف أنه يتم إعداد الدراسة الكاملة عن الأضرار ثم التواصل مع وزارة الإدارة المحلية التي يترأس وزيرها لجنة إعادة الإعمار رصد الكلف لإعادة إعمار البنى التحتية التابعة للوزارة.

وأكد معروف أن لدى الوزارة دائماً خطة لإعادة الوحدات الشرطية إلى المناطق التي تتم استعادتها فوراً، مشيراً إلى أن الوزارة لديها أعباء كبيرة في هذه المرحلة ولا سيما فيما يتعلق بموضوع تنظيم الضبوط ومن ثم وجود الوحدات الشرطية في تلك المناطق ضروري للقيام بهذه المهام.

ولفت معروف إلى أنه تم إلقاء القبض على أشخاص ارتكبوا جرائم قتل وسرقة في العديد من المناطق مثل حلب ودير الزور وغيرها من المناطق التي تم تفعيل الوحدات الشرطية فيها، مضيفاً: جاهزون للقيام بواجباتنا لتطبيق القانون.

ولفت معروف إلى أنه نتيجة خروج العديد من المناطق تم تجميد مخافر الشرطة فيها وهذا ما تسبب في تقليص عددها في مختلف البلاد لكن لمجرد عودة تلك المناطق يتم تفعيلها مباشرة.

٧٣ ألف نازح من ريف دمشق و١٠ آلاف من دوما

محافظ الريف لـ«الوطن»: ستتم إعادة من يرغب إلى منطقته بالتزامن مع خروج المسلحين منها

- افتتاح فرن في سقبا وفرن متنقل إلى حرستا
- توزيع ٣١٢٧ طناً من المواد الغذائية والمنظفات والألبسة

عبد المنعم مسعود

أكد محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم لـ«الوطن» العمل على تخديم المحافظة لأبناء سقبا وحمورية وكفر بطنا الذين بقوا في مناطقهم، معلناً افتتاح فرن في سقبا بطاقة ١٥ طناً يخدم مدينتي سقبا وحمورية، لافتاً إلى إرسال ٣٠٠٠ ربطة خبز إلى حرستا، مع التأكيد على إرسال باقي المواد الغذائية، وأنه من يوم الاثنين سيكون هناك فرن متنقل لتخديم أبناء المدينة.

وأوضح إبراهيم انه في كل منطقة تم وضع عيادة متنقلة إضافة إلى سيارات الإسعاف، ويتم العمل على تشغيل النقاط الطبية في هذه المناطق، كاشفاً عن بدء مديري المؤسسات الخدمية بجولات في مدن الغوطة لتقييم الأضرار للبدء بإعادة الخدمات من كهرباء وهاتف ومياه وغيرها.

ولفت محافظ الريف إلى زيادة عدد مراكز الإيواء بالتزامن مع ازدياد عدد الأهالي الخارجين من مدن وبلدات الغوطة الشرقية، موضحاً أنها موزعة على النشابية وحرجلة والدوير وعدرا البلد ومبنى الكهرباء في عدرا البلد والفيحاء إضافة إلى مجمع آخر في عدرا البلد ومجمع في نجها.

وبيّن المحافظ أن عدد النازحين وصل إلى ٧٣١٨٠ نازحاً، منوهاً بأن قسماً منهم غادر إلى أقاربه في حين بقي حتى اليوم في مركز الإيواء ٥٤٥٦٦ ألفاً، مضيفاً: من يريد العودة إلى منطقته سيتم إعادته بالتزامن مع خروج المسلحين منها.

وبيّن المحافظ أنه تم توزيع ٣١٢٧ طناً من المواد الغذائية ومنظفات وخضار وفواكه وألبسة و١١٤٤٣٠ ربطة خبز من السورية للتجارة، تم توزيعها على مراكز الإيواء وعلى النازحين، مشيراً إلى قيام المحافظة بتقديم جميع الخدمات في مراكز الإيواء من صهاريج مياه وكابلات كهربائية... إضافة إلى ٣٨ ألف وجبة و١٠ آلاف عبوة عصير، على حين قدمت مديرية الشؤون والجمعيات في المحافظة ٤٧ ألف سندويشة و١٦ ألف عبوة مياه و١٨ ألف صندوق حليب أطفال ٩٥٠ صندوق حفاظات أطفال و٣٢٥٩ كيس حفاظات نسائية و٣٣٦٨ كيس فوط ونحو ١٠ آلاف قطعة صابون و١٠٠٠ ربطة خبز و٥٢٠ صندوق فواكه و٨٥١٦ علبة مياه غازية.

وكشف المحافظ عن تشكيل لجنة برئاسته وعضوية جميع المديريات إضافة للهلال الأحمر والأمانة السورية للتنمية تجتمع يومياً مرتين ومناوبة على مدار الأربع وعشرين ساعة مهمتها دراسة الاحتياجات وتأمينها للنازحين ووضع الخطط اللازمة.

وبيّن المحافظ أن قوى الآمن الداخلي في حالة استنفار إضافة إلى اللجان التي تدير مراكز الإيواء لتغطية الحراسة، منوهاً بتقديم كل الخدمات المدنية من تسجيل ولادات وإصدار بطاقات شخصية وغيرها من الثبوتيات.

وكشف محافظ الريف أن عدد الخارجين من دوما تجاوز ١٠ آلاف وأنه أمس السبت حتى الظهر بلغ عدد النازحين من دوما ٦٠٠ شخص.

وأكد إبراهيم إحالة ٤٠٠ حالة إلى المشافي الحكومية في دمشق وريفها، مشيراً إلى تأمين مراكز طبية في مراكز الإيواء لتأمين اللقاحات والخدمات.

معاونو الوزراء على مقاعد دراسة «التنمية الإدارية»

دخل الله لـ«الوطن»: مؤسساتنا ما زالت تعمل بعقلية «هذا ما وجدنا عليه أباءنا»

- الحسين لـ«الوطن»: يجب الارتقاء بمستوى القرار إلى مستوى الأزمة
- تشكيل فريق للتجديد في كل مؤسسة و«العام» يجب أن يفكر مثل «الخاص»

محمد منار حميجو

قال عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي مهدي دخل الله: إن مؤسساتنا ما زالت تعمل بعقلية هذا ما وجدنا عليه أباءنا، مشدداً على ضرورة وجود فريق في كل مؤسسة يعمل على التطوير والتجديد.

وعقدت وزارة التنمية الإدارية أمس برنامجاً لتدريب معاوني الوزراء على الجدارة القيادية بحضور معظم المعاونين على أن يستمر على مدار الأسبوع الحالي يحاضر فيه عدد من المختصين في هذا المجال من باحثين ومسؤولين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أرجع دخل الله طريقة عمل المؤسسة إلى طريقة التفكير الناجمة عن الثقافة العامة، مضيفاً: أنها تتماشى مع الثقافة العربية التي تميل إلى التقليل وليس إلى التجديد وهذا على عكس رئاسة الدولة التي يوجد دائماً تجديد وخصوصاً في إدارة الأزمة التي أدارتها بشكل شجاع وحكيم.

وخلال محاضرة له في برنامج التدريب شدد دخل الله على ضرورة أن يكون هناك في الوزارات تغير وتجديد كل أربع سنوات، موضحاً أن أول شيء يجب العمل عليه للوقاية من الأزمة أن يكون هناك إدارة متخصصة في التجديد.

وأضاف دخل الله: التجديد السيئ أفضل من القديم الصح على أن يكون هناك تطوير ورقابة ومتابعة وذلك بتكوير هيكلية المؤسسة وتنظيمها ومراقبة أين تقع الأخطاء ولماذا هذه الأخطاء؟ إضافة إلى تفعيل دور الرقابة الداخلية.

وشدد دخل الله على ضرورة وضع مسارات للتطوير ضاربا مثلاً أن هناك مؤسسات في أوروبا صغيرة تتكون من عشرة عمال لديها دائرة للتطوير، مضيفاً: المدير عندنا لا يطيق أن يعمل في مؤسسته أحد أفهم منه.

ورأى دخل الله أن القطاع العام يجب أن يفكر مثل نظيره الخاص بالتجديد الدائم، موضحاً أن العام لا يتصرف مثل القطاع الخاص بعدد العمال وغيرها من الأمور الأخرى.

وأضاف دخل الله: من الأفضل أن تدفع رواتب للعمالة الفائضة وهم في بيوتهم من تشغيلهم في المعمل حتى يجدوا العمل الذي يناسبهم، موضحاً أن هناك معامل حاجتها ٢٠٠ والعاملون فيها ألفا عامل.

وأكد دخل الله أن هناك مبدعين سوريين هاجروا إلى العديد من الدول وكان لهم بصماتهم، ضارباً أن الذي صنع عمل الحكومة الالكترونية في السعودية رجل سوري وواضعو القوانين الإماراتية معظمهم سوريون.

من جهته أكد أستاذ كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد الحسين أنه يجب أن يمر القائد الإداري في العديد من المراحل التي تدفعه لصناعة القرار الإداري الصحيح، مشدداً على ضرورة القيادة الجماعية عبر فريق إداري.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش محاضرة ألقاها في برنامج التدريب أوضح الحسين أن القرارات الخاطئة هي التي تعاب لعيب معين في المشروعية مثل الاختصاص وغيرها، مؤكداً أنها تصنع أساساً من الدائرة القانونية في الوزارة ويعاب عليها أنها لم تحترم شرعية معينة.

وأشار الحسين إلى أن القائد الإداري أحياناً يسهو عن بعض مفاصل صنع القرار وكان الأحرى به أن يتعاون مع الآخرين لصناعة القرار الصحيح.

ورأى الحسين أن الأزمة لعبت دوراً في ترهل العديد من المؤسسات موضحاً أن هناك الكثير من الأمور تجري بشكل متسرع ومن ثم نكتشف تبعاتها، مضيفاً: الارتقاء بصناعة القرار في الأزمة ليس صعبا فالقاعدة تقول الضرورات تبيح المحظورات ولكن تقدر بقدرها.

وأكد الحسين يجب الارتقاء بمستوى القرار إلى مستوى الأزمة وإلا من المعيب الاستمرار في المنصب الإداري.

مقاولو القنيطرة يطالبون بالمساواة مع نقابة المهندسين

معظم مشروعات القطاع العام ينفذها مقاولون بالباطن!

- ديبات: نتائج اللجنة المشكلة لدراسة المشروعات المتعثرة على طاولة الحكومة

القنيطرة - الوطن

طالب مقاولو القنيطرة المسجلون والمصنفون في النقابة بإعفائهم من تقديم شهادة تاجر وسجل تجاري، مشيرين إلى أن هذه الوثائق لا تخدم المهنة وهي عبء عليهم، معتبرين أن شهادة النقابة وشهادة التصنيف هي الأساس في التقدم للمشاريع وذلك أسوة بنقابة المهندسين حسب المرسوم ٨٠ لعام ٢٠١٠ والمادة ١٥ لنقابة المهندسين.

كما طالبوا بوضع حد من وزارة الأشغال والإسكان للمهندس المشرف من حيث نوع المشروع وقيمته وراتب ومهمة المهندس ومسؤوليته مع المتعهد والإدارة والمطالبة بإلغاء مهندس التصنيف واعتبار أعمال المقاول وخبرته هي الأساس في تصنيفه وتعديل نظام التصنيف من الهيئة العامة لنقابة المقاولين بالاشتراك مع الجهات المعنية واعتبار قرارات الهيئة العامة للنقابة قرارات نافذة بعد تصديقها من وزير الأشغال والإسراع بتعديل قانون العقود ٥١ والمرسوم ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤ الخاص بالعقود وأعمال المقاولات وإصدار قانون عصري يخدم المرحلة القادمة ومشاركة النقابة بالتعديل.

كما طالب الأعضاء خلال مؤتمرهم السنوي الذي عقد أمس بإصدار بلاغ من رئاسة الوزراء للجهات المعنية بالالتزام وتطبيق المادة ٦٠ الفقرة ب والمادة ٥٣ الفقرة ج من القانون الصادر عن رئيس الجمهورية رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ بما يخص فسخ العقود المتوقفة من دون اللجوء للقضاء وصرف فروقات الأسعار للمشاريع نتيجة غلاء الأسعار حسب المادة ٣٣ من المرسوم ٤٥٠.

مطالبين وزارة الأشغال بتصفية عقود المقاولين المسلمة نهائياً مع الشركة العامة للبناء وصرف مستحقاتهم المالية المتوقفة منذ سنوات من دون أي مبرر وسحب الأعمال من المقاولين للمشاريع المتوقفة والمتعثرة لاستحالة تنفيذها وفسخها على الوضع الراهن ومطالبة المصرف الصناعي بإيجاد الآلية اللازمة بعدم تجديد الكفالات المصرفية للمشاريع المتوقفة والمتعثرة وتخفيض المؤونة المصرفية للكفالة النهائية للمشاريع المتعاقد عليها وخاصة التوريدات وإعطاء كفالات للدرجة السادسة.

وطالب محمد الدغيلة بالمساواة بين القطاع العام والخاص بالقنيطرة وإعطاء المشاريع بطريقة المناقصة وإلغاء القرارات السابقة، علما أن معظم مشاريع القطاع العام يقوم بتنفيذها مقاولون بالباطن، إضافة إلى ضرورة التأكيد على تعميم محافظ القنيطرة بعدم صرف كشوفات المقاولين النهائية إلا بعد تبرئة ذمتها من فرع المقاولين لأن اغلب المحاسبين يقومون بصرف الكشوفات من دون المطالبة ببراءة الذمة وهذا يساهم بالفساد المالي والإداري وخسارة خزانة تقاعد المقاولين وضرورة إعلام فرع النقابة عن كل المناقصات التي تتم بالتراضي أو الاتصال المباشر حتى لا تكون محصورة ضمن أشخاص معينين من الإدارة وصاحبة المشروع.

كما عرض ثائر حسن قضية عدم التزام المنظمات الدولية بقانون العقود ٥١ ما دامت مشاريعها تنفذ على ارض سورية، مؤكداً أن بعض المشاريع تعطى لأشخاص غير مسجلين بنقابة المقاولين وهؤلاء لا يقومون بتسديد الرسوم المترتبة عليهم للنقابة ومبينا أنه تقدم إلى ثماني مناقصات لإحدى المنظمات ولم يدع إلى حضور فض العروض أو أي اجتماع لهذه الغاية، مشدداً على ضرورة الطلب من تلك المنظمات بإعلان كل المشاريع في الجريدة الرسمية وفسخ مجال المنافسة أمام الجميع.

وتطرق محمد سليمان إلى قيام بعض الجهات العامة بالقنيطرة إلى إعطاء مشاريع لأشخاص غير مسجلين بالنقابة وتجزئة قيم العقود للمشاريع من خلال صرف المبلغ بموجب فواتير.

محافظ القنيطرة همام دبيات أكد تشكيل لجنة لدراسة المشاريع المتعثرة وأنه تم رفع تلك الدراسة إلى مجلس الوزراء، مشدداً على الالتزام والتقيد بالأنظمة والقوانين الصادرة عن الحكومة وعدم التفريط بحقوق الدولة.

ولفت دبيات إلى توجه المحافظة وقدر الإمكان إلى إعطاء المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى معدات وآليات ثقيلة للقطاع العام وإلى أن المشاريع التي تحتاج إلى يد عاملة ستعطى للقطاع الخاص، مشيراً إلى أنه لا يقف على طرفي نقيض وعلى مسافة واحدة من الجميع والهدف من الطروحات الارتقاء بالعمل وتحسين وضع المقاول الذي تضرر خلال الأزمة حيث تم تجميد أمواله في المشاريع المتوقفة والمتعثرة.

وبيّن محافظ القنيطرة أن تجزئة صرف العقود بموجب فواتير مرفوض نهائياً وعلى المقاول تقديم الحيثيات لمعالجتها فوراً، مطالباً بالكشف عن مواقع الخلل لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الأشخاص المخالفين فورا.